



المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
١	كلمة العدد: أ.د. مصطفى عبد السميع محمد (مدير المركز)	٦
٣	أولاً : رؤى الشعب البحثية بالمركز ومقترحاتها حول الجودة الشاملة وتطوير التعليم.	٧
٤	ثانياً : إجازات المركز ١. إجازات الشعب البحثية. ٢. أهم إجازات الأمانة العامة والإدارات العامة المساعدة بالمركز.	٤٣



كلمة العدد:

يسعدني أن أهنئ أسرة المركز جميعاً من باحثين وإداريين وفنيين بصدور العدد الثاني عشر من " النشرة الدورية للمركز " وكالعهد يأتي العدد حاولياً لأهم أخبار المركز ، وأبرز الإنجازات التي حققها أبنائه بالشعب والأقسام العلمية المختلفة خلال الأشهر الثلاثة الماضية فضلاً عن قضية العدد التي تدور هذه المرة حول " الجودة الشاملة وتطوير التعليم " .

يعيش المجتمع العالمي حالة أزمة تعليمية ، وإن اختلفت طبيعة هذه الأزمة من بلد لآخر ، فالبلدان النامية ترجع أزمته إلى عجزها عن اللحاق بركب التقدم وقصور نظمها التعليمية عن تمكينها من دخول العصر الصناعي ، أما الدول المتقدمة فتراجع أزمته إلى كونها في عصر ما بعد الصناعة عصر التحديات ، والتكتلات الاقتصادية والتحدى التكنولوجي ، مما حدا بكثير من الدول وخاصة المتقدمة إلى تبني فلسفة جديدة من أجل تطوير نظم التعليم بها .

ولعل ما يبرر الاهتمام بالجودة في التعليم هو أن منتج المؤسسة التعليمية يُعتبر أعلى وأندر منتج في أي مجتمع من المجتمعات ، وعليه تحظى دراسة الجودة لمنتج العملية التعليمية بأهمية كبيرة تفوق دراسة أي منتج آخر في المجتمع ، وذلك لأن نجاح المنظمات غير التعليمية في

تحقيق أهدافها لا يمكن أن يتأتى إلا بعد نجاح النظم
التعليمية فى حُسن إعداد وتأهيل أفراد المجتمع تأهيلاً
جيداً، ولذا فإن تقدم المجتمع يتوقف بدرجة كبيرة على
مدى جودة المنتج التعليمى فيه .

ومن أجل هذا يدور ملف العدد حول رؤى الشعب
البحثية المختلفة بالمركز ومقترحاتها بالنسبة للجودة الشاملة
وتطوير التعليم .

وهذا وأمل أن تحقق النشرة ما نبتغيه منها من أهداف
فى سبيل الارتقاء بمركزنا العريق والإعلام الجيد عنه بين
جمهرة التربويين .

والله الموفق إلى سواء السبيل ..

مدير المركز

أ.د/ مصطفى عبد السميع محمد



أولاً

رؤى الشعب البحثية بالمركز ومقترحاتها حول
الجودة الشاملة وتطوير التعليم



رؤية شعبية بحوث السياسات التربوية حول : " الجودة الشاملة وتطوير التعليم "

مقدمة :

تؤكد الاتجاهات التربوية الحديثة على ضرورة مواكبة السياسات التعليمية والنظام التعليمي لمتطلبات واحتياجات العصر ، وفي ظل تزايد الدعوة إلى الإصلاح والتطوير المدرسي ، وضرورة الانتهاج أو الاعتماد على مداخل جديدة ، تعد الجودة الشاملة من الأنظمة الحديثة في مجال العمل التعليمي والتربوي ، حيث يحتل الآن مدخل الجودة الشاملة حيزاً كبيراً من الاهتمام في العالم المتقدم ، فهذا المدخل في حقيقة الأمر يتضمن العديد من الأفكار الإدارية ، ويتفق إلى حد كبير مع القيم الموضوعية ، حيث إن جوهر هذا المدخل يهدف إلى إرضاء الطالب وإرضاء المجتمع ، وتنمية العلاقات المبنية على الصراحة والثقة ، والعمل كفريق أو مجموعات منظمة ، والتحسين التدريجي والمستمر ، والاعتماد على الإحصاءات والمعلومات وتفسيرها في عصر المعلوماتية ، والاهتمام بالحوافز والمساءلة للحث على زيادة الإنتاجية بلا حدود .

إن الرؤية المستقبلية للتعليم في مصر القائم على تعليم عالي الجودة للجميع ، تعتمد على مدخل التطوير القطاعي الشامل ، والجودة الشاملة ، وتستند هذه الرؤية إلى ستة محاور أساسية هي المدرسة الفعالة ، والمعلم المتميز ، والمنهج المرتكز على التعلم النشط ، والتكنولوجيا المتقدمة ، والمشاركة المجتمعية ، والإدارة التربوية المتميزة .

والمدرسة الفعالة تقدم تعليمًا عالي الجودة لكل متعلم ، في بيئة تعليمية غير نمطية تركز على المتعلم ، وتقوم على وسائل وأساليب التعلم النشط ، واستخدام تكنولوجيا الاتصال بما يمكن المتعلم من التزود بمهارات التعلم الذاتي والتفكير العلمي والتفكير الناقد والمهارات الحياتية .

وهي مدرسة تعلم الطلاب المهارات والمعارف الأساسية ، وتكسيبهم الاتجاهات الإيجابية المتعلقة بالمواطنة ، وتتعامل معهم دون تمييز ، وتكفل لهم جميعاً الفرص التعليمية المتميزة والمتكافئة ، وتتطلق من أن جميع التلاميذ يمكنهم أن يتعلموا كل ما يقدم لهم ، والوصول إلى درجات الإتقان والتميز ، فهي التي تكفل لجميع العاملين بالمدرسة فرص المشاركة والعمل في فريق والتعاون المثمر ، كما تكفل في نفس الوقت فرص المجتمعية الفعالة للمجتمع المحلى المحيط بها ، وهي التي تهدف في كل أنشطتها التربوية إلى تحقيق مبدأ التعليم للتميز والتميز للجميع ، ويتحقق ذلك من خلال بيئة مدرسية آمنة ، ومناخ اجتماعى مدرسى جيد توفره قيادة مدرسية فعالة فى ضوء رؤيتها ورسالتها الواضحة ، ومشاركة مجتمعية ، وتنمية مهنية مستدامة لجميع العاملين بها ، وتوكيد الجودة والمساءلة ، والإسهام فى خلق مجتمع متعلم يلتزم بتقافة الحوار والديمقراطية والمغايرة واستخدام المستحدثات والتكنولوجيا ، وهي وحدة متكاملة تهدف إلى تحقيق الجودة الشاملة فى العملية التعليمية ، التي تتضمن جميع العناصر فى تفاعل إيجابى لتحقيق التوقعات المأمولة .

أهمية الجودة الشاملة :

- ١- أن نظام الجودة الشاملة يؤدي إلى تخفيض التكلفة وزيادة الإنتاجية .
- ٢- أن نظام الجودة الشاملة يُمكن الإدارة من دراسة احتياجات الطلاب والوفاء بتلك الاحتياجات .
- ٣- المساهمة فى اتخاذ القرار وحل المشكلات بسهولة ويسر .
- ٤- تدعيم الترابط والتنسيق بين إدارات التعليم ككل .
- ٥- التغلب على العقبات التي تعوق أداء الموظف من تقديم منتج ذات جودة عالية .
- ٦- تنمية الشعور بوحدة المجموعة وعمل الفريق والاعتماد المتبادل بين الأفراد والشعور بالانتماء فى بيئة العمل .

-
-
-
- ٧- توفير مزيد من الوضوح للعاملين وكذلك توفير التغذية المرتدة لهم وبناء الثقة بين أفراد التعليم ككل .
- ٨- زيادة ارتباط العاملين بالتعليم وبخدماته وأهدافه .
- ٩- إحراز معدلات أعلى من التفوق والكفاءة عن طريق زيادة الوعي بالجودة في جميع إدارات التعليم .
- ١٠- تحسين سمعة التعليم في نظر الطلاب والعاملين .

ويعتمد نمط الجودة الشاملة في إدارة المدرسة على تشجيع الإدارة الذاتية للمدرسة ، ومساعدة أولياء الأمور ، والاستفادة من أوقات التعلم .

مفهوم الجودة الشاملة :

لقد تعددت تعريفات الجودة الشاملة وتباينت من فرد لآخر بشكل يصعب معه وضع تعريف شامل وجامع يتفق عليه الكتاب والمهتمون بموضوع الجودة . وبصفة عامة يمكن أن تعرف الجودة بأنها اتحاد الجهود واستثمار الطاقات المختلفة لرجال الإدارة والعاملين بشكل جماعي لتحسين الجودة وزيادة الإنتاج ، أو بعبارة أخرى بأنها عملية تطبيق معايير ومواصفات الجودة لتحقيق توقعات ورغبات المستهلك ، وذلك بواسطة كل عامل أو مدير في جميع جوانب العمل بالمؤسسة ، وعلى هذا تهدف الجودة إلى محاولة إيجاد ثقافة في أداء العمل بشكل صحيح منذ بدايته من أجل تحقيق الجودة بصورة أفضل وبفعالية عالية .

وهي أيضا عبارة عن أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع ومستويات المنظمة التعليمية أو المدرسية ليوثر للأفراد وفرق العمل الفرصة لإرضاء الطلاب والمستفيدين من التعليم .

وكذلك هي فعالية تحقيق أفضل خدمات تعليمية بحثية واستشارية (الفعالية) بأكفأ أساليب (أقل تكاليف وأعلى جودة ممكنة) ، بالإضافة إلى أنها منظومة ثبت نجاحها لتخطيط إدارة الأنشطة التعليمية .

وعلى هذا يمكن تعريف الجودة الشاملة بأنها نظام فعال لتحقيق تكامل بين جهود كافة الأطراف والمجموعات داخل المنظمة بهدف التحسين والتطوير والتميز بالشكل الذى يُمكن من القيام بالإنتاج وتقديم الخدمة بأكثر الأساليب اقتصادياً مع تحقيق الرضاء الكامل للمستفيد .

السياسة التعليمية :

١ - أهداف السياسة التعليمية :

لتحقيق الرؤية المستقبلية لوزارة التربية والتعليم فى توفير تعليم عالى الجودة للجميع فإن الوزارة تعمل على تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية :

أ (الإتاحة وتحقيق فرص تعليمية متكافئة :

- توفير فرص تعليمية للتلاميذ فى جميع المراحل من خلال بناء المدارس والاهتمام بالطفولة المبكرة والأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة والفتيات ومحو الأمية ، وتبنى أساليب مبتكرة وغير تقليدية لزيادة المشاركة المجتمعية .
- التنسيق والتعاون مع مختلف الهيئات الحكومية والخاصة والمجتمع المدنى والجهات الدولية .

ب (الجودة الشاملة فى التعليم :

- منهج الإصلاح المتمركز على المدرسة وتأهيل المدارس للاعتماد التربوى .
- العمل على تنمية القدرات البشرية وتحسين أحوال المعلم .
- إحداث نقلة نوعية داخل حجرة الدراسة من خلال تكامل عناصر تحقيق الجودة (الامتحانات والمناهج وطرق التدريس والتكنولوجيا) .
- رعاية التفوق وبناء مراكز للتميز .
- تطوير التعليم الفنى .



ج) كفاءة النظم المؤسسية :

- وضع النظم الداعمة للامركزية وتحديد الأدوار والمسئوليات .
- وضع الاستراتيجيات التي تهدف إلى زيادة كفاءة وفعالية النظم التعليمية .
- التأصيل المؤسسى للممارسات الناجحة بهدف تعميمها واستدامتها .
- تطوير نظام للمعلومات والمتابعة والتقييم دعماً لاتخاذ القرار واستمرارية التطوير .

٢- المداخل الاستراتيجية :

- تركز الرؤية الاستراتيجية على عدة مداخل من أهمها :
- تحقيق اللامركزية وتأصيلها مؤسسياً من خلال نظم داعمة ، وتحديد الأدوار والمسئوليات على مختلف المستويات .
- تطبيق المعايير القومية للتعليم وتطويرها بما يحقق مستوىً عاليًا من الجودة والقدرة التنافسية .
- العمل على استدامة الممارسات الناجحة وتعميمها .
- تطبيق مدخل إصلاح التعليم المتمركز على المدرسة .
- تقوية الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمحليات .
- تشجيع الإبداع وتعظيم استخدام التكنولوجيا فى دعم منظومة التعليم .
- بناء نظم حافزة للتميز .
- بناء رأى عام داعم للتطوير المستمر .

٣- مجالات التنفيذ :

- تتنوع مجالات تنفيذ الرؤية الاستراتيجية على كل من مستويات التعليم ومستويات الإدارة .

أ) مستويات التعليم وتتضمن :

- الطفولة المبكرة (٤ ، ٥ سنوات) .



- التعليم الأساسى : ابتدائى - إعدادى .
- الثانوى العام .
- الثانوى الفنى .
- محو الأمية .

ب) مستويات الإدارة وتشمل :

- الوزارة المركزية .
- المديرية التعليمية .
- الإدارة التعليمية .
- المدرسة .

رؤية شعبة بحوث تطوير المناهج التربوية حول : " الجودة الشاملة وتطوير التعليم "

أبرز العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بجودة التعليم:

- هناك تشكيلة متداخلة ومتفاعلة من العوامل التربوية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت وراء زيادة الاهتمام بجودة التعليم منذ منتصف السبعينات منذ القرن العشرين حتى الآن ، نوجزها في النقاط التالية:
- ١- ردود فعل عصر التوسع الكمي في التعليم وما صاحبه من تفاؤل واسع، لم يتحقق منه الكثير على أرض الواقع.
 - ٢- ظهور ضغوط جديدة على المدارس في ظل ظروف اجتماعية سريعة التغير بسبب تزايد وسائل الاتصال كما ونوعاً وعمل المرأة ، وغير ذلك.
 - ٣- التغيرات الاقتصادية المصاحبة للانفجار العلمي والتكنولوجي، فقد تزايد الطلب على المتخصصين الماهرين الذين يجيدون إنجاز أعمال مرتفعة التعقيد، وقادرين على استيعاب الجديد.
 - ٤- التأكد من ضعف جدوى إصلاح النظم التعليمية، دون إصلاح العملية التعليمية ذاتها.

تعريف الجودة الشاملة في التعليم الثانوي

هي مجموعة الخصائص أو السمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية والتعليم في المدرسة الثانوية ، بما في ذلك كل أبعادها: مدخلات، وعمليات، ومخرجات قريبة وبعيدة ، وتغذية راجعة، وكذا التفاعلات المتواصلة، التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة للجميع، وعلى قدر سلامة الجوهر تتفاوت مستويات الجودة.

ومن الملاحظات التي نستنتجها من هذا التعريف والمؤيدة له ما يلي:

- ١- أتمام التعريف بالشمولية النسبية، فلم يربط الجودة بالأهداف فقط، وإنما ركز أيضاً على أغلب المكونات الأخرى.
- ٢- طالما أن الخصائص هي الوجه الآخر للجوهر، فعلى قدر تعدد الخصائص وشمولها ودقتها يكون وضوح الجوهر أو حالة التربية.
- ٣- على قدر قرب المخرجات من الأهداف، وعلى قدر سلامة المدخلات والعمليات (في ضوء معطيات الأبحاث العلمية) تكون جودة التربية (عالية الجودة، متوسطة، ضعيفة،)، وذلك على الرغم من الاقتران الشائع بين جودة الشيء وكونه جيداً، أو ربط الجودة عادة بالرتب العالية من الامتياز وقوة الصفة.
- ٤- ليس من الضروري التعبير عن كل الخصائص أو السمات المعبرة عن الجوهر في شكل كمي، فحسب طبيعة الظاهرة المدروسة يكون التعبير الملائم: كمياً، نوعياً، (كمياً / نوعياً)، فالأمور الخاصة بنسب النجاح ومستوياته على سبيل المثال قد يسهل التعبير عنها بشكل كمي أو رقمي، ويمكن العمل على تطويرها باستمرار. أما الأمور الخاصة بالمشكلات التي يواجهها المعلمون في تنفيذ المنهج، وكذا وصف المعلمين والمدرسين والطلاب للمناهج الدراسية، فربما يعد ذلك من الأمور صعبة التحكيم بشكل كلي، ومن هذا فلا مانع من الوصف النوعي، والذي يمكن بلورته أيضاً من خلال بعض الأرقام، ومن ناحية أخرى، يجب تطوير وسائل الوصف لتكون أقرب إلى الموضوعية والدقة.
- ٥- تعتمد الجودة في التربية بشكل كبير على الإحصاءات التربوية، ولكن في ثوبها المحسن والمطور، وليست الإحصاءات التقليدية التي تخص التفاصيل.

مرتکزات الجودة فی التعلیم :

- ترتكز الجودة فی التعلیم على عدة مرتکزات تعمل فی تكاملها وتشابكها على تحسين العملية التعلیمیة ، وتمثل فیما یلی :
- ١- مرتکزات خاصة بالطالب: من حیث الانتقاء ، ونسبة عدد الطلاب إلى المعلمین ، ومتوسط تكلفة الطالب ، والخدمات التي تقدم له ، ودافعیة الطلاب واستعدادهم.
 - ٢- مرتکزات خاصة بالمعلمین: من حیث حجم الهيئة التدریسیة، وكفایتهم المهنیة، ومدی مساهمة المعلمین فی خدمة المجتمع ، واحترام المعلمین لطلابهم.
 - ٣- مرتکزات خاصة بالمناهج الدرأسیة: من حیث أصالة المناهج وجودة مستواها، ومحتواها، الطریقة والأسلوب ومدی ارتباطها بالواقع ، وإلی أی مدى تعكس المناهج الشخیصیة القومیة أو التبعیة الثقافیة.
 - ٤- مرتکزات خاصة بالإمكانات المادیة: من حیث مرونة المبنى المدرسی وقدرته على تحقق الأهداف ، ومدی استفادة الطلاب من المكتبة ، والأجهزة والأدوات والمساعدات، وحجم الاعتمادات المالیة.
 - ٥- مرتکزات خاصة بالعلاقة بین المدرسة والمجتمع: من حیث مدى وفاء المدرسة باحتیاجات المجتمع المحیط ، والمشاركة فی حل مشكلات ، وربط التخصصات بطبیعة المجتمع وحاجاته ، والتفاعل بین المدرسة بمواردها البشریة والفكریة و بین المجتمع بقطاعه الإنتاجیة والخدمیة.
 - ٦- مرتکزات خاصة بالإدارة التعلیمیة: من حیث التزام القیادات التعلیمیة بالجودة ونقل السلطات اللامركزیة، تغییر نظام الأقدمیة، العلاقات الإنسانیة الجیدة، اختیار الإداریین والقیادات وتدریبهم.

رؤية شعبة بحوث التخطيط التربوي حول : " الجودة الشاملة وتطوير التعليم "

يسود العالم اليوم العديد من التغيرات والتحولات السريعة في كافة المجالات المجتمعية، الأمر الذي يفرض على معظم المنظمات الكائنة في المجتمع، على اختلافها، العمل على الارتقاء بمستويات الأداء بها وتحسين جودته باستمرار للتكيف مع هذه التغيرات. ويعد تحقيق جودة التعليم من أهم السبل لزيادة قدرة المنظمة على مواجهة التحديات المختلفة والمنافسة، والارتقاء بفعاليتها التنظيمية، وزيادة إنتاجيتها وقدرتها على تحقيق رضا المستفيدين منها، وذلك من خلال تحسين مستويات الأداء الوظيفي للعاملين بها ومن ثم تحسين الأداء الكلي لها.

ونظراً لما تواجهه المنظمات التعليمية من تحديات عديدة نتيجة للتغيرات في البيئة المحيطة بها ، والتي أصبحت تتسم بالتعقيد وعدم الاستقرار، فقد دعت الحاجة إلى تطوير هذه المنظمات وتحقيق جودتها.

ولقد طرأت على الدور الذي تلعبه القيادات المدرسية تغييرات كثيرة خاصة في ظل التأكيد على استخدام التكنولوجيا، وإيجاد الصلات مع المجتمع المحلي، ومسئوليتهم عن تحقيق جودة مدارسهم أمام المجتمع ككل ، وغيرها من المتطلبات الجديدة لدور القادة ؛ الأمر الذي أدى إلى تعدد وتشعب واتساع نطاق أدوار ومسئوليات القائمين على إدارة المدارس عامة والمدارس الثانوية خاصة. وتتوقف فعالية المدرسة والخدمة التي تقدمها على جودة أداء قادتها من مديرين ونظار ووكلاء لهذه الأدوار والمسؤوليات المتعددة والمتشعبة.

ويعد مدخل إدارة الجودة الشاملة أحد المداخل الإدارية الحديثة التي تسعى لتحسين إدارة المنظمات التعليمية وزيادة قدرتها على مواجهة التغيرات البيئية، بتلبية متطلبات المستفيدين منها، وتحسين جودة الخدمة المقدمة لهم باستمرار.

ويهدف المدخل باعتباره مدخلا شاملا لإدارة المنظمة التعليمية إلى التحسين المستمر للعملية الإدارية والتعليمية والارتقاء بجودتهم عن طريق محاولة منع حدوث الأخطاء في الأداء والمعالجة الفورية لها إذا حدثت، والتركيز على العمليات الوظيفية بجانب الاهتمام بالنتائج.

ويعد تحقيق الجودة الشاملة في النظام التعليمي المصري أحد أهم جوانب الرؤية القومية المستقبلية الشاملة التي تتبناها وزارة التربية والتعليم لإصلاح التعليم بمصر بما يتناسب والتغيرات العالمية المعاصرة التي رصدتها الوزارة، باعتبارها أحد أهم السبل التي يمكن أن تسهم في التغلب على العقبات التي تواجه العملية التعليمية وإيجاد الحلول لها بهدف النهوض بها وتحسين مخرجاتها.

وبالفعل تعمل وزارة التربية والتعليم على نشر ثقافة الجودة في المدارس وفي النظام التعليمي ككل باعتبار أن ثقافة الجودة هي التي تضمن التقويم والتطوير المستمر لكل جوانب وأبعاد البيئة المدرسية وفق المعايير والأسس العالمية، كما أن إرساء ثقافة الجودة من شأنه أن يدعم مسيرة الإصلاح ويقلل من عوامل المقاومة للتغيير والتجديد، بالإضافة إلى أنه يربط النظام التعليمي بالمفاهيم والمبادئ التي تحكم العملية التربوية في نظم التعليم المعاصرة.

ويؤكد المدخل على العديد من الأمور التي تعمل على تحسين فعالية هذه المنظمات، وكفاءة الأفراد العاملين بها؛ كتأكيده على التحسين المستمر على المدى الطويل، ولا مركزية اتخاذ وتنفيذ القرارات، والتقليل من هرمية السلطة، وتدعيم شعور الأفراد بملكيتهم للمنظمة، والتقويم الذاتي المستمر للأداء من قبل الأفراد والمنظمة. كما يدعو المدخل إلى القضاء على الخوف لدى القيادات المدرسية وحثهم على الإدلاء بأرائهم في الأمور الإدارية ومساعدتهم على الابتكار الإداري والتشخيص المستمر لمشكلات الأداء وحلها، هذا إلى جانب تشجيع الأفراد على الإبداع والتجديد وتنمية اتجاه إيجابي لديهم نحو التغيير واعتبار ذلك الأساس في

تحسين الجودة والنجاح على المدى الطويل. ويمكن القول إنه من الممكن تحقيق جودة التعليم في المنظمات التعليمية بالتأكيد على الجوانب التالية:

١- وجود سياسة واضحة ومحددة للجودة ووجود رؤية استراتيجية للمنظمة التعليمية.

٢- أهمية الدور الذي تلعبه القيادة في توضيح رؤية وهدف المدرسة، وفي تدعيم الأفراد، وفي التطلع لمستويات عالية من الأداء .

٣- تحديد المستفيدين من المنظمة التعليمية و تحديد احتياجاتهم ومطالبهم ورغباتهم وتوقعاتهم والوفاء بها كأحد الأسس المهمة لتحقيق جودة الأداء المدرسي، فحاجات المستفيدين من المدرسة يجب أن تكون القوة الدافعة لتحديد الهدف العام للمدرسة وأهدافها الإجرائية ، على اعتبار أن الوفاء بهذه الاحتياجات هو أساس وجود المدرسة. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق ترجمة متطلبات المستفيدين إلى مجموعة من المواصفات وتحديد الأنشطة المطلوب أدائها لتنفيذ هذه المواصفات ، والاهتمام بأراء المستفيدين في مستوى جودة الخدمة المقدمة باعتبارهم الحكم الأخير على الجودة. وبالإضافة لما سبق، فإنه ينبغي توقع التغير في متطلبات المستفيدين من المدرسة ، الذين يطلبون التحسين في الخدمة التعليمية المقدمة باستمرار، والاستجابة له.

٤- التأكيد على التعليم والتدريب المستمر باعتبارهم أهم موارد المؤسسة التعليمية، والتأكيد على تمثيتهم المهنية والشخصية كأساس لتطوير كفاءة التنظيم الإداري والوظيفي وضمان تحقيق الجودة ، والتدريب والتعليم المستمر لكل أعضاء المجتمع ، وتمثيتهم، وإبراز الطاقات الكامنة لديهم، وتحسين قدرتهم على حل وتشخيص المشكلات مما يثرى قدراتهم ومهاراتهم واتجاهاتهم.

٥- اتباع نظام فعال لتقويم أداء الأفراد بالمنظمات التعليمية بحيث يكون هذا النظام قوة دافعة للتغيير وأداة إيجابية لتحسين الجودة بإزالة مناخ الخوف والعقاب والتهديد السائد في النظم التقليدية لتقويم الأداء ، على أن يتمثل الهدف الأساسي

-
-
-
- منه في تنمية الأفراد وإيراز طاقاتهم الكامنة، وذلك بتعزيز دافعيتهم للعمل، وتعليمهم القيام بالتقويم الذاتي لأدائهم، وإثراء مساهماتهم في تحقيق التحسين المستمر للمنظمة ككل في ظل بيئة عمل تتسم بالدعم والاهتمام .
- ٦- الاهتمام بتطوير السياق التنظيمي الذي يعمل فيه أفراد الإدارة المدرسية، وتحسين بيئة العمل وإزالة العقبات التي تعوق أداءهم، من خلال تطوير نظم العمل وظروفه وإجراءاته وقواعده وسياساته، وإتاحة كافة الموارد والمتطلبات اللازمة للأداء مما يزيد من دافعية الأفراد للعمل.
- ٧- الإقلال تدريجياً من الرقابة الخارجية على الإدارة المدرسية، وتنمية روح الرقابة الذاتية في نفوس العاملين بالمدرسة من خلال الكشف السريع والتشخيص المستمر للانحراف في العمل أو المشكلات التي تعوق تقدمه وتحديد أسبابها ومحاولة حلها ، مما يجعلهم أكثر إبداعاً في أداء وظائفهم ، وأكثر رغبة في تحمل المسؤولية عن نتائجه ، الأمر الذي ينعكس بدوره على تحقيق جودة الأداء بالمدرسة.
- ٨- تغيير الثقافة التنظيمية السائدة في المدرسة، وبناء ثقافة تنظيمية جديدة قوامها التحسين والتطوير المستمر لجودة الأداء اليومي للفرد والفريق، مع خلق مناخ تشاركي يتحمل فيه كل فرد بالمنظمة مسؤولية التحسين بهدف إرضاء المستفيدين من الخدمة التعليمية، وتهيئة مناخ تنظيمي محفز يتيح للعاملين بالمدرسة العمل على تحسين أدائهم عن طريق منحهم الصلاحيات، وتشجيعهم على تشخيص المشكلات التي تعوق أداءهم، وتشجيع روح الابتكار والإبداع والمخاطرة لديهم، مع إعطائهم الفرصة لتطبيق أفكارهم ومقترحاتهم بشأن تحسين الأداء.
- ٩- التخلي عن الهيكل التنظيمي الهرمي البيروقراطي التقليدي في إدارة المنظمات، والذي يدعم العلاقات الرسمية والانفصال بين المشرفين والمرؤوسين ويضعف خطوط الاتصال بين المستويات المختلفة، ويؤدي إلى

مركزية السلطة، وبطء اتخاذ القرارات وانتقال المعلومات والتوجيهات وإنجاز الأعمال ، واستبداله بالهيكل الأفقي المسطح الذي يؤكد على دعم المشاركة الكاملة لجميع الأفراد بالمنظمة ، وتمكينهم لأداء أعمالهم، مما يسهم في سرعة إنجاز العمل وانسيابه داخل الإدارة المدرسية، وينعكس على جودة الأداء الوظيفي للأفراد العاملين بها.

١٠- فعالية نظم الاتصال وتدفق الحقائق والمعلومات بين كافة الأفراد نظرا لما يمكن أن يسهم فيه ذلك من نشر لأهداف المنظمة بوضوح، واستثمار فعال للبيانات والمعلومات والحقائق والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وتجميع البيانات والمقترحات والأفكار اللازمة لاتخاذ القرارات وحل مشكلات الأداء، وتوفير معلومات بشأن حاجات ومتطلبات المستفيدين وتحقيق الصلة معهم، وضمان لفعالية التغذية الراجعة في التطوير واستمرار التحسين.

١١- تدعيم روح العمل الجماعي في فرق لتحقيق جودة الأداء بالمدرسة باعتبارها أحد الأساليب المهمة لتمكين الأفراد وتفعيل مشاركتهم؛ حيث تخلق فرق العمل بيئة محفزة ومناخاً مناسباً للأداء من خلال تدعيم الإحساس المشترك بالمسئولية تجاه المهام المطلوب إنجازها، وتوقع المشكلات قبل حدوثها وتشخيصها ومحاولة حلها، وتحسين نوعية ومستوى القرارات، وزيادة فعالية الاتصال بين الأعضاء ، وزيادة دافعيتهم، وتحسين مستوى مهارات الأفراد.

١٢- الاهتمام بنظم تقدير وتحفيز الإنجازات البارزة وجهود التحسين الخاصة بالفرد والفرق، ومكافأة الأفكار الجيدة المبدعة المرتبطة بالتحسين، واستثمار كل فرصة يمكن من خلالها الإعلان عن الجهود والأنشطة المرتبطة بتحقيق التحسين المستمر للجودة.

رؤية شعبية بحوث الأنشطة التربوية ورعاية الموهوبين حول : " الجودة الشاملة وتطوير التعليم "

الاهتمام بالجودة الشاملة في التعليم لم يكن بجديد على التربويين، بل إن تجويد العمل من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها مهنة التعليم والتعلم، وشاهدنا في ذلك؛ حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي قال فيه: " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه ". ولم يكن هذا التزايد والتدافع على ما يسمى بالجودة الشاملة في التعليم هذه الآونة إلا محاولة للعودة إلى أصل التعليم بعد تنامي تدهوره وضعفه بسبب التغيرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي صاحبت ثورة تكنولوجيا المعلومات والانفجار المعرفي، بالإضافة لتدني مواصفات الخريج أو المنتج التعليمي الذي يفنقر لمقومات الجودة التي تمكنه من مسايرة التقدم واستيعاب تكنولوجياته والتعامل مع تقنياته.

ولهذا كان على مؤسسات التربية والتعليم أن تعيد النظر في أهدافها وآليات تنفيذ استراتيجياتها التعليمية بغية مواكبة تلك التغيرات واللحاق بالركب، خاصة وأن المدرسة هي أولى المؤسسات الاجتماعية المنوط بها إعداد النشء وإحداث التنمية البشرية في المجتمع.

وبالرغم من أن الحديث عن الجودة وتحسين المنتج قد بدأ في نهاية العقد الخامس من القرن العشرين -إبان الحرب العالمية الثانية- ليشمل الأعمال القائمة على التبادل التجاري وجودتها بهدف دعم القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، إلا أن العقدين الأخيرين قد شهدا تحولاً واضحاً في مفهوم الجودة الشاملة نحو مجالات الصناعة والمجالات الحياتية الأخرى، وغدا الحديث عنها وعن متطلباتها أحد السمات المميزة للثقافة العصرية.

وقد احتلت الجودة ومفاهيمها مكانة متقدمة في تفكير التربويين ورجال الاقتصاد لتجويد وتحسين نوعية التعليم والمخرج التعليمي بهدف الارتقاء بالمؤسسة والقائمين عليها، وذلك من منطلق النظر إلى التعليم باعتباره سلعة يجب أن ينافس السلع الأخرى المقدمة، وأن عليه السعي الدعوب نحو إرضاء المستهلكين من الطلاب وأفراد المجتمع والدولة. فالطلاب يرغبون في بلوغ أفضل المؤهلات للحصول على الفرص الوظيفية التي تزداد شحًا بازدياد أعداد الخريجين وقلة فرص العمل، وأولياء أمور الطلاب يتطلعون إلى تأهيل أفضل لأبنائهم، أما الدولة فترنو إلى مخرجات تعليمية متميزة تمكنها من تحقيق أهداف خططها التنموية، وأدى ذلك إلى ظهور توجه قومي يرمي إلى السعي الجاد للارتقاء بكفاءة النظام التعليمي على المستويين الداخلي والخارجي، من خلال تحسين جودة مخرجات هذا النظام وضبط تلك الجودة.

ويرى البعض أن هناك العديد من المجالات التي تحقق الجودة على مستوى المدرسة مثل: تحسين نظام التقييم القومي، وتعزيز أداء المعلم، والتنوع في استخدام طرائق التدريس، واستخدام استراتيجيات تدريسية متنوعة وبنائية عميقة، وزيادة زمن التعلم، وتنويع الأنظمة التعليمية التي تتولى عملية التقييم، وتحسين عملية إعداد المعلم، وتدعيم الجهود التي يبذلها المعلم، وذلك عن طريق دفع الرواتب المجزية للمعلمين، وتوفير أنظمة من المتابعة اللامركزية، مع وجود نوع من السلطة المحلية.

ويتم تحديد الجودة بالمدرسة عن طريق تعرف كل العوامل المرتبطة بها، والتي يمكن أن تدخل في عملية تحديد وحساب القيمة المضافة من عملية التعلم. فعلى سبيل المثال؛ نجد أن مفهوم جودة المدرسة يتم معرفته من خلال حساب المدخلات والمخرجات التعليمية، وأن الأبعاد التي يقوم عليها مفهوم الجودة في التعليم على مستوى المدرسة تتضمن:

-
-
-
- **عوامل مادية** : حيث يسهل ملاحظة هذه العوامل والتعرف عليها والمتمثلة في: إعداد وتدريب المعلم، والكتب المدرسية، والمباني المدرسية.
- **عوامل غير مادية** : تلك العوامل يصعب ملاحظتها والتعرف عليها مثل: معنويات المعلم، وأساليب إدارة المدرسة، والمستويات الأمتل لمفهوم الجودة المدرسية، والذي يتمثل في تحقيق الاستفادة القصوى من عملية التعلم.
- وتشير نتائج الدراسات التجريبية التي أجريت حول جودة المدرسة إلى وجود ثلاث طرق تُمكن من الحكم على جودة المدرسة وقبول اعتمادها ، وتتمثل في:
- الحصول على معدلات تسجيل عالية للطلاب، وأن تحظى المدرسة بقبول ورضا ودعم من الأسر ذات الدخول العالية.
- زيادة زمن التمدرس والعودة إلى سوق العمل.
- تعرف درجات الاختبار، وأجر المعلم، ونسبة عدد الطلاب إلى المعلم في المدرسة، وإعداد المعلم وخبرته، والتيسيرات أو المساعدات المدرسية.
- وقد حاول الباحثون تحسين جودة المدرسة ومخرجاتها من خلال تبني عدة مداخل ومنطلقات فكرية حول كيفية النهوض بالجودة وإعداد المدارس للاعتماد، من هذه المداخل:

مدخل الإدارة المدرسية:

يرى البعض أن تحسين الجودة في التعليم لا يمكن أن يتم إلا من خلال إصلاح الإدارة المدرسية School Management Improving Quality By Reforming. فإذا ما أردنا تحسين جودة التعليم؛ فإن الأولوية يجب أن تكون لأدوار أو وظائف إدارة المدارس التي تحتاج إلى تحسين فعلي. فإذا كنا نعرف الكثير عن جوانب وخصائص المدارس الناجحة، إلا أن هناك العديد من الأمور ربما لا تكون

واضحة عندما يتعلق الأمر بالاستراتيجيات التي سوف يتبعها مديرو المدارس والتي يتوقف عليها نجاحهم في إنجاز عملهم.

فسياسات السلطة الذاتية للمدرسة School Autonomy تضع مدير المدرسة دائما في مكان الصدارة فيما يتعلق بموضوع تحسين الجودة في التعليم، حيث ألفت الدراسات الضوء على الإسهامات التي تقدمها إدارة المدرسة للمعلمين والطلاب، كما حددت أهم الخصائص التي يجب أن يتمتع بها مدير المدرسة الناجح والتي تتضمن: قدرته على إقامة علاقات مؤثرة مع أعضاء المجتمع المدرسي والمجتمع المحلي، وأن يكون لديه توجهات إيجابية نحو إنجاز العمل بسرعة ودقة، والقدرة على القيام بالمشاركة الإيجابية مع الآخرين من أعضاء المجتمع المحلي المؤثرين.

مدخل اللامركزية:

يرى البعض أن الحكم على كفاءة أو فعالية المدرسة يتم من خلال مؤشرات النتائج أو العمليات أو المؤشرات الخاصة بإنجاز كل مرحلة. ولقد استهدفت حركة إعادة البناء أو الهيكلة في المؤسسات الإدارية والتعليمية ما يلي:

- زيادة التزام العاملين والمديرين.
- زيادة رضا جميع العاملين بالمؤسسة.
- زيادة استقلالية العاملين وتمتعهم بالإدارة الذاتية أو الحكم الذاتي داخل مؤسستهم.

وهناك مجموعة من المهام التي تحدد العلاقة بين الإدارة القائمة على المدرسة وفعالية المدرسة، من هذه المهام:

(أ) المخرجات أو النتائج الوجدانية والمتمثلة في: المناخ المدرسي، والإحساس المجتمعي، والإحساس بالكفاءة الذاتية، والجوانب المعنوية.

(ب) المخرجات أو النتائج المعرفية، وتُمثّل هذه المخرجات بالتحصيل الدراسي للطلاب. ففي الدراسات التي تمت في إنجلترا وويلز؛ أشارت النتائج إلى

وجود علاقة بين الإدارة القائمة على المدرسة وفعالية المدرسة. وعلى الجانب الآخر؛ أشارت النتائج التي تمت في الولايات المتحدة وكندا إلى أن المدارس التي استخدمت نظام الإدارة القائمة على المدرسة شهدت تحسناً وفعالية بشكل عام، وقد أطلق عليها اسم المدارس الناجحة.

ولذا؛ فإن بعض خبراء التربية يؤكدون أن الإدارة القائمة على المدرسة هي بمثابة لامركزية منظمة تتعلق بالسلطة والمسئولية في اتخاذ القرارات التي تتفق مع العمليات والأوضاع التي عليها المدرسة، في ضوء أهداف وسياسات ومناهج ومعايير ومحاسبية مركزية، ولعل أهم ما يتميز به مدخل الإدارة الذاتية في المدرسة؛ هو أنه سوف يحقق للطلاب الرضا عن الخدمات الإدارية المقدمة، حيث يفترض هذا المدخل أن رضا متلقي الخدمة Customer هو هدف له قيمته وأهميته، ويستحق بذل المزيد من الجهود لتحقيقه، وأن الأهداف التي يسعى النظام اللامركزي إلى تطبيقها في التعليم، يمكن أن تتحدد في:

- الحد من البيروقراطية على مستوى المدرسة .
- تحقيق عملية الاستقلال المهني للمعلمين.
- تحديد معنويات المعلم أو سلوكياته غير المرغوب فيها.
- تشجيع المعلمين وزيادة إحساسهم بالالتزام وتعزيز الخبرة المهنية لديهم.
- استخدام المدارس لصيغ تكنولوجية مركبة يتطلب وجود صيغ عضوية أو ميكانيزمات إدارية معينة تدعم وتشجع القيادة الإدارية في المدرسة، وصيغاً معينة للمشاركة تُساهم في صناعة القرارات المدرسية، وتحقيق النمو المهني للمعلم، وزيادة قدرة المعلمين على العمل بروح الفريق.

ويرى المؤيدون لهذا المدخل الخاص باللامركزية الإدارة والاستقلالية، أنه سوف يسهم بشكل كبير في تفعيل جودة التعليم، حيث إنه سيترتب عليه أن التغييرات البنائية في إدارة عمليات التمويل العامة داخل المدارس يمكن أن يتم

تنفيذها بأشكال وصور متنوعة من خلال تنوع الوسائل والطرق المستخدمة في عملية التنفيذ، وذلك بهدف تحسين عملية التعلم التي تقدم للطلاب داخل المدارس.

فعملية إعادة البناء Restructuring تتطلب زيادة مستويات الحكم الذاتي أو الاستقلالية لهذه المدارس، والتي سوف يكون لها العديد من الفوائد مثل :

— زيادة الاهتمام بتحسين أداء كل من المعلمين، والمديرين، والطلاب في المدرسة.

— زيادة التنوع في المناهج المدرسية المستخدمة.

— زيادة الوعي المجتمعي بالأنشطة المدرسية.

— تحسين مخرجات المدرسة، بمعنى تحسين النتائج التي سوف تقدمها المدرسة للمجتمع في شكل الخريجين الذين يجيدون التعامل مع معطيات العصر الحديثة.

ولهذا؛ يرى البعض أنه إذا ما أردنا تفعيل عملية التعلم على مستوى المدرسة فلا بد من تحسين الإدارة القائمة، عن طريق إعطائها مزيداً من الصلاحيات التي تتمثل في الإدارة الذاتية أو الحكم الذاتي، وهذا يتطلب مزيداً من:

— الديمقراطية التي تسمح للمعلمين وأولياء الأمور بالمشاركة بفعالية في إدارة المدرسة.

— ملاءمة القرارات التي يتم صنعها داخل المدرسة للمشكلات التي تواجهها.

— عدم اتخاذ قرارات بسرعة؛ لأن هذا سوف يزيد من بيروقراطية الإدارة.

— المحاسبية التي تسمح للمدارس والمعلمين بداخلها بالتعبير بشكل أكبر عما يدور بداخلهم من قرارات تجعلهم يتحملون مسؤوليات أكبر وتنعكس بشكل واضح في أدائهم المهني.

— مشاركة أولياء الأمور في عملية إدارة المدرسة، لأن ذلك سوف يزيد من الموارد الإضافية للمدرسة.



وبرغم هذه الصلاحيات التي تتوافر بالمؤسسة التعليمية لتحسين أدائها، فإن تحقيق الجودة في التعليم بتلك المؤسسات قد يقابلها بعض المعوقات؛ من هذه المعوقات:

- الافتقار إلى عملية ضبط الجودة في التعليم . Poor Quality Monitoring
- كثرة الأعباء وقلة الموارد في المدارس Overloaded And Under Sourced Schools
- الافتقار إلى الشفافية . Lack of Transparency
- وجود فئات مختلفة من المعلمين Different Categories of Teachers
- قلة الدعم أو المساندة . Little Support
- المعوقات الثقافية . Cultural Obstacles

رؤية شعبة بحوث التعليم الفنى حول : " الجودة الشاملة وتطوير التعليم "

تؤكد الاتجاهات التربوية الحديثة على ضرورة مواكبة النظم التعليمية لمتطلبات واحتياجات العصر، وفي ظل تزايد الدعوة إلى الإصلاح والتطوير المؤسسى، وضرورة الاعتماد على مداخل جديدة لتحقيق هذا الإصلاح والتطوير، فقد تم التوجه إلى ضرورة تطبيق مبادئ الجودة الشاملة فى التعليم.

وتعد الجودة الشاملة من المداخل الحديثة فى مجال العمل التعليمى والتربوى، حيث يحتل الآن مدخل الجودة الشاملة حيزاً كبيراً من الاهتمام فى جميع دول العالم، فهذا المدخل يتضمن العديد من الأفكار الإدارية، حيث إن جوهره يهدف إلى إرضاء الطالب وإرضاء المجتمع وتنمية العلاقات المبنية على الصراحة والثقة والعمل كفريق أو مجموعات منظمة والتحسين التدريجى والمستمر والاعتماد على الإحصاءات والمعلومات وتفسيرها فى عصر المعلوماتية والاهتمام بالحوافز والمساءلة للبحث عن زيادة الإنتاجية بلا حدود.

وللجودة الشاملة أهمية كبيرة فى تطوير التعليم هى:

١. يؤدى نظام الجودة الشاملة إلى تخفيض التكلفة وزيادة الإنتاجية.
٢. يُمكن نظام الجودة الشاملة الإدارة المدرسية من دراسة احتياجات الطلاب والوفاء بها.
٣. المساهمة فى اتخاذ القرار وحل المشكلات بسهولة ويسر.
٤. تدعيم الترابط والتنسيق بين إدارات التعليم ككل.
٥. تنمية الشعور بوحدة المجموعة وعمل الفريق والاعتماد المتبادل بين الأفراد والشعور بالانتماء فى بيئة العمل.

-
-
-
٦. توفير مزيد من الوضوح للعاملين فى التعليم وكذلك توفير التغذية الراجعة لهم وبناء الثقة بين أفراد التعليم ككل.
 ٧. زيادة ارتباط العاملين بالتعليم وبخدماته وأهدافه.
 ٨. إحراز معدلات أعلى من التفوق والكفاءة عن طريق زيادة الوعى بالجودة فى جميع إدارات التعليم.
 ٩. تحسين سمعة التعليم فى نظر الطلاب والعاملين.
 ١٠. تشجيع الإدارة الذاتية للمدرسة ومساعدة أولياء الأمور والاستفادة من أوقات التعلم.

وتتميز الجودة الشاملة بكثير من الخصائص منها:

١. أن النظام متكامل وشامل ومتميز لجميع العمليات الإنتاجية والخدمية والمالية والإدارية.
٢. أن محور اهتمام المنظمة هو تحقيق نوع من التحسين والتطوير الدائم كنتيجة للتركيز على الجودة.
٣. أن التطوير والتحسين يعنى أن يتم الأداء بشكل أفضل فى كافة أنحاء العمليات التى تقوم بها المنظمة.
٤. أن يكون اتخاذ القرارات معتمداً على البيانات وتحليلها بشكل منتظم ودورى حتى يمكن تحقيق التطوير المستمر.
٥. أن العمل الجماعى هو التطبيق العملى لفكرة التعاون حيث تكون جماعات العمل فعالة وخلقة.
٦. للعاملين سلطة وصلاحيات أكثر وخصوصاً عندما يتعلق الأمر ببعض القرارات الخاصة بالتنظيم والوظائف.
٧. الاهتمام بتدريب الأفراد وتقدير جهودهم فى عملية التطوير والتحسين واعتبار التدريب أحد الأعمدة الأساسية لها.
٨. وجود قيادة فعالة.



٩. وجود رؤية مشتركة معروفة لكل العاملين والمديرين تمثل توجهاً موحداً
للتنظيم ككل.

مما سبق، يتضح أن الجودة الشاملة تمثل حجر الزاوية في تطوير التعليم
بصفة عامة والتعليم الفني بصفة خاصة وتحسين مخرجات هذا التعليم بما يواكب
المستحدثات التكنولوجية والمستحدثات في سوق العمل على المستويين المحلي
والعالمي.

رؤية شعبية بحوث المعلومات التربوية حول : " الجودة الشاملة وتطوير التعليم "

تفرض الأوضاع والأزمات الاقتصادية التي تمر بها الدول النامية، ومنها مصر، تغيرات كثيرة سالبة في الأوضاع التعليمية، فتفرض على المسؤولين عن المؤسسة التعليمية ضغوطا كبيرة في الإنفاق التعليمي، مما يسفر عنه قلة الموارد المالية اللازمة لعمليات إصلاح التعليم وجودته، ومن ثم تسوء الأحوال التعليمية بصفه عامة، مما يتطلب من المسؤولين تبني اتجاهات وفلسفات جديدة كالاتجاه نحو اللامركزية في التعليم كرؤية جديدة للإصلاح التعليمي في مصر، واتجاه المشاركة المجتمعية لرفع مستوى جودة أداء المؤسسة التعليمية بصفة عامة، وجودة المنتج التعليمي أو المخرجات التعليمية في صورة خريج أو متعلم أكثر جودة .

وبصدد تبني اتجاهات وفلسفات جديدة كان الانتقال من فلسفة مفهوم الإتاحة إلى مفهوم الجودة ، وتعنى فلسفة الإتاحة توفير فرص تعليمية متساوية ومتكافئة للجميع دون تمييز أيا كان مصدر هذا التمييز تحقيقا لمبادئ الدستور في المساواة وتكافؤ الفرص ، كما تعنى فلسفة الجودة الإصلاح والتحسين المستمر لعناصر المنظومة التعليمية وفق معايير الجودة القومية التي هي بمثابة المرجعية الأولى عند تطبيق معايير الجودة في التعليم المصرى .

وهذه المعايير هي بمثابة أهداف بعيدة وطموحات نسعى إلى الوصول إليها ، كما تعد منارات إرشادية وموجهات لإصلاح التعليم وتجويده استشرافاً للمستقبل ولقد أصبحت قضية تحقيق الجودة في التعليم المصرى قضية ملحة ، وشاغلا يوميا ، وهما مجتمعا ، قبل أن تصبح تشريعا قانونيا ، أو قرارا حكوميا

أو تخصصا بيداغوجيا ، فهي قضية كل فرد وكل أسرة ، وقضية مجتمعية ، تهم المجتمع بكل فئاته المختلفة ومؤسساته الحكومية والمدنية وغيرها .

ويعنى مفهوم الجودة فى التعليم Quality of Education جملة الجهود المبذولة من جانب المسؤولين عن التعليم بالدولة لرفع مستوى أداء العملية التعليمية، والمنتج التعليمى تلبية لحاجات المجتمع ومتطلباته ، أو هو عملية تطبيق مجموعة من المعايير أو الموضوعات التعليمية والتربوية اللازمة لرفع مستوى المنتج التعليمى . كما تشير الجودة فى التعليم إلى قدرة الإدارات التعليمية المختلفة على أداء أعمالها بالدرجة التى تمكنها من تخريج متعلمين يمتلكون من المواصفات ما يمكنهم من تلبية احتياجات التنمية فى مجتمعاتهم حسب الأهداف المحددة .

كما تعنى جودة التعليم أن يكون التعليم مرتبطا ، ومناسبا ، ومرنا ، أى يرتبط التعليم بخبرات واحتياجات التلاميذ وتحديات الحياة بحيث يتم إدخال محتوى وخبرات جديدة تناسب مستويات نموهم المختلفة ، كما يكون التعليم مرنا أى يتكيف مع التغيرات التى قد تحدث فى العالم كالثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي .

كما تعنى جودة التعليم أن يساعد التعليم فى جعل التلاميذ مشاركين وفاعلين فى التعليم بحيث يسهمون وأولياء أمورهم وأعضاء المجتمع المدنى والمحلى فى إدارة المدرسة ، فمجالات تحسين الخبرات التعليمية سوف تتضمن الاستماع إلى وجهات نظر التلاميذ وآرائهم والبحث عن آليات لمشاركتهم فى صنع القرارات ، كما أن التغيير فى صورة التعليم وتطويره يشارك فيه الجميع من تلاميذ ومعلمين وأولياء الأمور والإدارة المدرسية والمجتمع المحلى والمدنى بمؤسساته ومنظماته المختلفة .

ويمكن النظر إلى مفهوم جودة التعليم على إنه عبارة عن تغيير فى الاتجاهات التقليدية، ونشر ثقافة الجودة فى كل العمليات داخل المؤسسة التعليمية لتلبية احتياجات المستفيدين .

ولقد شغلت الجودة المُشرِّعَ التعليمي وعنى بتعريفها (ق . رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦) بأنها استيفاء الجودة لجميع عناصر العملية التعليمية من مناهج ومؤسسات وطلاب ومختلف الأنشطة التي ترتبط بالعملية التعليمية ، والاستيفاء يعنى توافر هذه العناصر كلها بشكل متضمن ، وتراعى فيه معايير الجودة .

ومن الجدير بالذكر أن الجودة عملية بنائية تهدف إلى تحسين المنتج النهائي ولا يمكن اعتبارها عملية خيالية أو معقدة ، حيث تستند إلى الإحساس العام للحكم على الأشياء ، وتحقيق مبدأ الجودة فى التعليم هو محور أساسي يجب أن نتبناه للوصول إلى منتج تعليمي (خريج) متمكن من المعارف الحديثة والمهارات اللازمة للتنمية المجتمعية والانتماء والمحافظة على القيم الأساسية للوطن والتنافسية العالمية ، ومن ثم ترتبط الجودة بهدف المؤسسة التعليمية ورسالتها ونوعية المخرجات التعليمية ، ومدى قبول المجتمع لهذا المنتج التعليمي .

وبإيجاز تتطلب الجودة فى التعليم تبنى فلسفة التحسين والتجويد المستمر للخدمة التعليمية التى تقدمها المؤسسة التعليمية ، حيث يكون التجويد المستمر للخدمة التعليمية المقدمة أحد الأهداف البالغة الأهمية للجودة فى التعليم ، فلا يتوقف عند مستوى معين ، إذ كلما وصل إلى مستوى معين استمر فى التواصل إلى مستوى أعلى وأفضل من المستوى الأول ، وهكذا يكون التجويد مستمرا ولا يتوقف عند حد معين ، متخذا شكل التطور الحلزوني الصاعد . كما أن التميز فى الأداء التعليمي من خلال منع حدوث الأخطاء منذ البداية من أهداف الجودة فى التعليم ، ومن ثم تحقيق الكفاءة والفعالية التعليمية وتعزيز الوضع التنافسي للتعليم .

وتوجد مداخل متعددة لتحقيق جودة التعليم وإصلاحه مثل : مدخل اللامركزية كروية للإصلاح المؤسسى فى التعليم ، ومدخل المعايير القومية لإصلاح التعليم وتحقيق الجودة فيه بالنظر إلى المدرسة كوحدة تعليمية ، ومدخل إصلاح التعليم المتمركز على المدرسة ، ومدخل المشاركة المجتمعية لدعم

ومساندة التعليم وإصلاحه ، ومدخل التقنية لتعظيم واستخدام التكنولوجيا في تطوير التعليم وتجويده .

رؤية المكتب الفنى

حول : " الجودة الشاملة وتطوير التعليم "

مقدمة :

انتقل مفهوم الجودة الشاملة إلى مجال التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية على يد "مالكوم بالدريج " Malcom Baldrige " حيث طبق مبادئ الجودة فى التعليم من خلال :

- حث الإداريين وأعضاء هيئة التدريس على السعى جميعاً من أجل تحقيق الجودة .
- التركيز على منع الطالب من الفشل بدلاً من دراسة الفشل بعد وقوعه .
- استعمال الضبط الإحصائى بدقة لتحسين عمليات الإدارة والعائد من الطلاب.
- التدريب لكل فرد فى المؤسسة من أجل الجودة .

وفى المملكة المتحدة انتقل هذا المفهوم إلى مجال التعليم وطُبقت معايير الجودة الشاملة مع بداية التسعينيات عندما مدت منظمة المعايير الدولية (ISO.9000) (International Standards Origination) اهتمامها إلى قطاع التعليم ، وبالتالي أصبح التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان مجالاً لدراسة الجودة .

ومن هنا يمكن تحديد مفهوم الجودة الشاملة فى التعليم من خلال التعريفات

التالية :

- ١- تخطيط وتنظيم وتنفيذ ومتابعة العملية التعليمية وفق نظم محددة وموثقة تؤدي إلى تحقيق رسالة المدرسة في بناء الإنسان المصري .
- ٢- كل ما يؤدي إلى تطوير القدرات الفكرية والخيالية عند الطلاب وتحسين مستوى الفهم والاستيعاب لديهم ومهاراتهم في حل القضايا والمسائل ، وقدراتهم على توصيل المعلومة بشكل فعال والنظر في الأمور من خلال ما تعلموه في الماضي وما يدرسونه حاليًا .
- ٣- ثقافة جديدة في التعامل بمعايير متفق عليها عالميًا ، وتسعى إلى الاستخدام الفعال للموارد البشرية ، بهدف إشباع احتياجات التنمية الشاملة وتحقيق توقعات العملاء الخارجيين .
- ٤- استراتيجية إدارية تركز على توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي يحقق التحسين المستمر للمؤسسة .

وعلى الرغم من تعدد التعريفات السابقة للجودة الشاملة إلا أنها تجمعها ملامح أساسية مشتركة تتضمن تحقيق أهداف المجتمع ، وتلبية احتياجات سوق العمل من حيث الخصائص والمواصفات التي ينبغي أن تتوفر في الخريج ، والتي حددها خبراء التربية على أنها " كم المعلومات التي يتفق فيها أعضاء المهنة الواحدة ، والتي يستخدمون فيها معايير مشتركة للمهنة ، وذلك من أجل تلبية احتياجات العملاء ، والوصول إلى أكبر قدر من الجودة المطلوبة للممارسة " ، هذا وتوجد عشر قيم أساسية تضمنها إعلان " رونالد براون " عن الجودة في التعليم عام ١٩٩٣ وهي :

- ١- **جودة يقودها المستهلك :** وهي قيمة ومفهوم استراتيجي يقوم على أن التربية تتحسن كلما تحمل الطلاب والآباء ورجال الأعمال المسؤولية .



- ٢- **القيادة** : وتشير هذه القيمة إلى أن أعضاء هيئة التدريس والإداريين يجب أن يخلقوا لأنفسهم وبأنفسهم - قيم جودة محددة داخل المؤسسة ، كما يجب أن يكون لكل عضو هيئة تدريس - مهما كان موقعه - أن يوجد لنفسه استراتيجيات ونظماً وطرائق وفتيات من أجل تحقيق التميز والجودة .
- ٣- **التحسين المستمر** : يجب أن يكون توجهاً كاملاً للإدارة والأفراد لتدعيم قيم التربية لدى الطلاب ، وهذا لا يتم إلا بالاستناد على دوائر للتخطيط والتقويم.
- ٤- **المشاركة الشاملة** : تحقيق الجودة في كل أجزاء التنظيم المؤسسى هو مسئولية شاملة تقع على كل فرد بما فيهم الطلاب أنفسهم .
- ٥- **الاستجابة السريعة** : وهى تعنى الاستجابة السريعة لمتطلبات العمل ، والتحسين فى زمن الاستجابة لمتطلبات سوق العمل مما يؤدي إلى تحسين مترامن فى الجودة .
- ٦- **منع المشكلات** : وهى تشير إلى قيمة الفعل السريع الذى يصحح المسار ، ويمنع حدوث المشكلات والفاقد ويقلل التكلفة المرتبطة بالمشكلات .
- ٧- **النظرة بعيدة المدى** : وهى تعنى الرؤية المستقبلية لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وسوق العمل وترجمتها إلى خطط واستراتيجيات ومصادر تدريب مستمر .
- ٨- **الإدارة بالوقائع** : وتعنى الاعتماد على البيانات والمعلومات والتحليلات الإحصائية الموثوق بها وذلك عن أداء الطلاب والاتجاهات والعائد والتكنولوجيا المساعدة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة .
- ٩- **الشراكة** : وهى قيمة تبادل المنافع مع المجتمع المحيط ، ومسئولية الإدارة هنا الانتقال من كم العمل إلى جودة الإنجاز .

١٠- **الثقافة التنظيمية** : فاستراتيجية التغيير الناجحة تتضمن جودة الإدارة والالتزام بإيجاد ثقافة تنظيمية مؤسسة على الثقة والمشاركة فى صنع القرار.

ومما سبق يمكن القول بأن الوصول إلى نظام تعليمى متكامل ومتشعب بالجودة يتطلب تغييراً جذرياً فى المناخ التنظيمى القائم داخل مؤسساتنا التعليمية الأمر الذى يتطلب لتحقيقه تدريباً مكثفاً لكافة الأطراف المشاركة فى العملية التعليمية من أجل بناء ثقافة تنظيمية جديدة تتبنى الجودة الشاملة كفلسفة جديدة للنهوض بمستواها وتحقيق الأهداف المنشودة ، كما يتطلب أيضاً التفاعل والتكامل مع الأنظمة المختلفة المكونة للمجتمع .

المبررات التى دعت إلى الاهتمام بالجودة تربوياً :

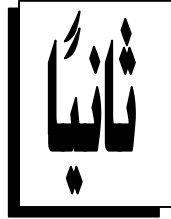
أصبح الاهتمام بجودة التعليم حاداً فى منتصف السبعينات وزاد فى الثمانينات وتجاوز الأمر إلى اهتمام رجال الاقتصاد والاجتماع والسياسة بالتربية ، الأمر الذى ترتب عليه التداخل والتفاعل بين العوامل التربوية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى كانت وراء زيادة الاهتمام بجودة التربية وظهر هذا التداخل فى العوامل الآتية :

- ١- أقبلت معظم المجتمعات وبخاصة النامية على التوسع فى التعليم مع بداية السبعينات ، ونظرت إليه على أنه العامل الحاسم فى التنمية المجتمعية .
- ٢- كشفت الدول المتقدمة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان عن انخفاض مستويات التحصيل الدراسى بين طلابها ، والوضع أكبر سوءاً فى الدول النامية .
- ٣- تزايد الرغبة على المستوى العالمى فى الوصول إلى معارف ومعايير جديدة عن الجودة والاهتمام بها على المستويين النظرى والتطبيقى ، واكتشاف العديد من الدول انخفاض التعليم بها .

-
-
-
- ٤- الدعوة إلى التربية العالمية نظرًا إلى النمو السريع في المجالات التكنولوجية والسياسية والاقتصادية والثقافية بين مختلف الشعوب والثقافات والحضارات وراء الاهتمام بجودة التربية .
- ٥- زيادة التسابق الاقتصادي حيث تتطلع المجتمعات لأنظمتها التدريبية والتعليمية لإثراء كفاءتها ، والحاجة إلى مواجهة المتغيرات العالمية مستقبلاً من خلال إعداد الفرد للتعامل معها وإمداده بالاتجاهات اللازمة لمعرفة وإدراك ما يحدث عالمياً والعيش في مجتمع يتطلب قدرات فعالة لمواجهة المتغيرات العالمية والتعايش معها .
- ٦- الحقائق المعاصرة للتعليم وتتمثل في الثورة العلمية والتكنولوجية الشاملة ، وازدياد حجم المعرفة وعصر الإدارة العلمية الحديثة هذه الحقائق شكلت انعكاساً للنقلة العلمية الحديثة.
- ٧- يصل العالم من خلال الجودة إلى تخفيف حدة التناقضات التي ظهرت في نهاية القرن العشرين وتزداد عمقاً مع بداية القرن الحادي والعشرين :
- أ) بين العالمي والمحلي ويبدو في مطالبة الفرد أن يكون عالمياً دون أن ينفصل عن جذوره .
- ب) بين الكلي والخصوصي ويبدو في كيفية المحافظة على التقاليد والثقافة الخاصة وسط التطورات الجارية .
- ج) بين التقاليد والحداثة ويبدو في كيفية التجاوب مع التغيير دون التكرار للهوية .
- د) بين التوسع الهائل في المعارف وقدرة الإنسان على استيعابها .
- هـ) بين الروحي والمادي ، فالعالم يتطلع إلى قيم وأخلاقيات سامية وهذه مهمة نبيلة للتربية حيث تحفز الفرد على العمل والوفاق مع تقاليده ومعتقداته والتفوق على الذات وتجاوزها .

٨- ثورة التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو العولمة Globalization والتفاعل بين أرجاء العالم فى كل لحظة يجعل النظام التعليمى مسئولاً عن الحفاظ على الذاتية دون انعزال وتحقيق الاتصال والتعاون بين المؤسسات التعليمية على مختلف المستويات .

٩- ثورة المعلومات وشبكة الإنترنت وسيلة التخاطب والتحاور الدولية ، وغير ذلك من التحديات يفرض ضرورة إعادة النظر فى النظام التعليمى فيما يتصل بالأهداف والمناهج وإعداد المعلم وفلسفة التعليم والإدارة التعليمية والتخطيط التربوى ، كل هذا مرتبط بتحقيق الجودة فى العملية التعليمية .



إنجازات المركز

١ إنجازات الشعب البحثية

٢ أهم إنجازات الأمانة العامة

وإدارات العامة المساعدة بالمركز



إنجازات الشعب البحثية

إنجازات شعبة بحوث السياسات التربوية

أولاً: فى مجال البحوث:

- تم إقرار خطة بحوث الفريق لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وهى :
- (١) تفعيل برنامج التعليم الأساسى فى الاستراتيجية القومية للتعليم قبل الجامعى .
 - (٢) تقنيات تحليل النصوص التربوية .
 - (٣) متطلبات تحقيق الاستقلال الذاتى للمدرسة الثانوية فى ضوء لامركزية التعليم .
 - (٤) كادر أعضاء هيئة التعليم ودوره فى التنمية المهنية .

ثانياً: فى مجال المؤتمرات وورش العمل والندوات :

- ساهم بعض أعضاء الشعبة فى المؤتمرات العلمية ، وقدموا فيها أوراقاً بحثية مفردة أو بالاشتراك مع آخرين ومنها :
- (١) المساهمة فى تقرير اليونسكو " التعليم الدمجى : طريق المستقبل ، تطوير التعليم فى مصر ٢٠٠٤-٢٠٠٨ " .
 - (٢) ورقة عن " المشروع القومى للكتاب ٢٠٠٨/٧ قدمت فى مؤتمر الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة بجامعة عين شمس فى ٩-١٠ يوليو ٢٠٠٨ ، وكان موضوع المؤتمر " ماذا يقرأ الأطفال والشباب ؟ ولم يقرأون ؟ وللمن يقرأون ؟ " .
 - (٣) ورقة عن " التحليل التباعدى لمعايير المواطن النشط المتوائم مع روح العصر " قدمت فى مؤتمر الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية بجامعة عين شمس فى ١٩-٢٠ يوليو ٢٠٠٨ ، وكان موضوع المؤتمر عن " المواطنة والهوية فى مناهج التعليم " .



(٤) ورقة عن " التحليل الشجرى للأبعاد الثقافية فى مناهج التعليم العام . رؤية استراتيجية " قدمت فى مؤتمر الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس فى ٣٠-٣١ يوليو ٢٠٠٨ ، وكان موضوع المؤتمر عن " مناهج التعليم والهوية الثقافية " .

(٥) الاشتراك فى حوارات مؤتمر المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى فى الفترة من ٢٠-٢١ يوليو ٢٠٠٨ ، وكان موضوع المؤتمر عن " التقويم الشامل وضمان الجودة والاعتماد فى التعليم قبل الجامعى " .

إنجازات شعبة بحوث تطوير المناهج التربوية

أولاً: في مجال البحوث:

قام أعضاء الشعبة بعقد العديد من السيمينارات والاجتماعات لتحديد الأبحاث الملحة التي تحتاجها وزارة التربية والتعليم في الآونة الأخيرة وقد استقر الرأي على الأبحاث التالية:

- ١- مناهج العلوم والرياضيات في المرحلة الثانوية العامة في مصر وبعض الدول الأجنبية "دراسة تحليلية مقارنة"
- ٢- تصور مقترح للجذع المشترك في المناهج بين التعليم الثانوي العام والتعليم الفني .
- ٣- قياس جودة المناهج الدراسية بدلالة كل من المدخلات والعمليات والمخرجات التعليمية.
- ٤- فاعلية برنامج مقترح في علوم الأرض والفضاء للمرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية على تنمية بعض الجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية ذات العلاقة.

ثانياً: في مجال المؤتمرات وورش العمل والندوات :

- ١- قيام بعض الباحثين من الشعبة بالاشتراك في فعاليات المؤتمر العلمي الثاني للمركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي الذي عقد في الفترة من (٢٠-٢١ يوليو ٢٠٠٨) تحت عنوان "التقويم الشامل وضمان الجودة والاعتماد في التعليم قبل الجامعي - الحاضر والمستقبل".
- ٢- المشاركة بدراسة حول التربية العلمية بمدارس المرحلة الابتدائية في مصر في ضوء المشروعات (الفرنسي والياباني) في المؤتمر العلمي الثاني عشر للتربية العلمية الذي عقد في الفترة من (٢-٤ أغسطس ٢٠٠٨) في دار الضيافة بجامعة عين شمس.



- ٣- المشاركة في ندوات الجودة الشاملة في التعليم بهيئة الجودة.
- ٤- المشاركة في ندوات التقويم الشامل في مراحل التعليم قبل الجامعي بالمركز القومي لامتحانات والتقويم التربوي، وكذلك المشاركة في ورش العمل الخاصة بهذا الموضوع بمركز التدريب.
- ٥- المشاركة في امتحانات الكادر الخاص للمعلمين.

إنجازات شعبة بحوث التخطيط التربوى

فى مجال المؤتمرات وورش العمل والندوات :

- ١- اشتراك عدد من أعضاء الهيئة البحثية فى تدريب معلمى المدارس على التقويم الشامل ببعض محافظات الجمهورية .
- ٢- اشتراك بعض أعضاء الهيئة البحثية بالشعبة فى جمع مادة علمية بشأن إعداد قاموس تربوى لليونسكو تحت إشراف أ.د. عبد الله بيومى .
- ٣- حضور لقاءات بصالون أ.د. سعيد إسماعيل على .
- ٤- حضور بعض الدورات العلمية بتربية عين شمس .

إنجازات شعبة بحوث الأنشطة التربوية ورعاية الموهوبين

أولاً: في مجال البحوث:

- ١- إعداد خطة بحثية بعنوان " إدارة الأنشطة التربوية المدرسية الحرة فى ضوء معايير الإدارة ".
- ٢- إعداد خطة بحثية بعنوان " تنمية مهارات مشرفي الأنشطة الاجتماعية فى اكتشاف ورعاية الموهوبين - تصور مقترح " .

ثانياً: فى مجال المؤتمرات وورش العمل والندوات :

١. إصدار كتاب بعنوان: دور الأنشطة التربوية فى مواجهة المشكلات السلوكية (الأسباب - المظاهر - العلاج) .
٢. إصدار كتاب بعنوان: التكامل بين الأنشطة التربوية والعملية التعليمية .
٣. المشاركة فى إعداد معايير محتوى مادة التربية الرياضية لمرحلة التعليم قبل الجامعي.
٤. المشاركة فى متابعة مشروع إعداد المدارس للاعتماد والجودة .
٥. المشاركة فى إعداد التقرير النهائي لمشروع إعداد المدارس للاعتماد والجودة .

إنجازات شعبة بحوث التعليم الفنى

أولاً: في مجال البحوث:

- ١- إعداد خطة البحث الاستثنائي للشعبة بعنوان " تطوير الإدارة المدرسية في ضوء الجودة الشاملة".

ثانياً: في مجال المؤتمرات وورش العمل والندوات :

- ١- المشاركة في برنامج التقويم الشامل بالإدارة المركزية للتدريب بوزارة التربية والتعليم.
- ٢- حضور مؤتمر الجمعية العربية لتكنولوجيا التربية المنعقد بجامعة القاهرة.
- ٣- المشاركة في الدورة التدريبية بالفيديو كونفرنس بعنوان " التنمية المهنية لمعلمي ومعلمات التعليم الثانوى الصناعى".
- ٤- المشاركة في إعداد كتاب " الجودة فى التعليم، نحو مؤسسة تعليمية فاعلة فى عالم متغير".

إنجازات شعبة بحوث المعلومات التربوية

فى مجال المؤتمرات وورش العمل والندوات :

- قام أعضاء شعبة بحوث المعلومات التربوية بحضور عدد من المؤتمرات وورش العمل ، والمشاركة فى برامج تدريب المعلمين ، وهى كما يلى :
- ورشة عمل التقويم الشامل .. ماذا بعد ؟ وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٨/٧/٩ بمقر مركز الامتحانات والتقويم التربوى .
 - البرنامج التدريبي للتقويم التربوى الشامل بمدارس التعليم الأساسى (الصف الأول الإعدادى)، وذلك فى العديد من المحافظات ، وذلك خلال شهرى أغسطس وسبتمبر .
 - حضور دورة تدريبية لإعداد المراجعين الخارجيين للتعليم قبل الجامعى خلال شهر يوليو تابعة للهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد .
 - حضور دورة تدريبية للمراجعين الخارجيين - نموذج محاكاة للاعتماد خلال شهر سبتمبر تابعة للهيئة القومية لضمان الجودة .
 - الاشتراك فى التجربة الاستطلاعية لاعتماد المدارس خلال شهر أكتوبر تابعة للهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد .
 - الاشتراك فى ندوة تطوير أساليب التعلم للتعليم قبل الجامعى بكلية التربية جامعة الزقازيق خلال شهر سبتمبر .
 - الاشتراك فى ندوة دور الطفل العربى للنهوض فى كافة المجالات المختلفة بكلية التربية جامعة المنصورة.

أهم إنجازات الأمانة العامة

والإدارات العامة المساعدة بالمركز

حققت الأمانة العامة والإدارات المساعدة بالمركز تحت إشراف الأمين العام للمركز أ/نعى أحمد معاني - إنجازات في الفترة السابقة من أهمها على سبيل المثال ما يلي :

- عمل الحساب الختامي للمركز عن العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ .
- الرد على الملاحظات الخاصة بالحساب الختامي الواردة من الجهات المختصة وعمل المخالصة النهائية السنوية مع الجهاز بعد المناقشة مع المسؤولين به .
- القيام بأعمال الجرد السنوي من (مستديم - استهلاكي - كهنة) .
- مخاطبة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة المالية لتطبيق حافز الإثابة ٢٠٠% من المرتب الأساسي لمساعدى الباحثين من الكادر الخاص .
- القيام بأعمال الشراء السنوية (ورق - أحبار - أدوات كتابية ومكتبية - أدوات الكهرباء - أدوات السباكة - أدوات النظافة - إحضار عروض أسعار - عمل كشوف تفريغ - تقرير فني - فحص - إضافة - استلام وصرف - إعداد الممارسة الخاصة بشراء السيارات) .
- إعداد الموضوعات المعروضة على مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٥ وتحرير القرارات الوزارية بشأن ترقية بعض الباحثين بالكادر الخاص .
- متابعة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة المالية بشأن تطبيق القانون ١١٦ لسنة ٢٠٠٨ بشأن منح السادة الباحثين غير المتفرغين مكافأة إجمالية

٩٠% من المرتب مضافاً إليها الرواتب والبدلات الأخرى المقررة قبل المعاش .

• تسجيل استمارات بيانات أساسية لجميع العاملين بالمركز من الكادر العام والكادر الخاص الواردة من وزارة الدولة للتنمية الإدارية على الحاسب الآلي .

• الحصول على أرقام إيداع للأبحاث الاستثمارية وغير الاستثمارية لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ومتابعة طباعتها مع المطبعة .

• تحديث الموقع الإلكتروني للمركز WWW.ncerd.org وذلك بإضافة ما يلي :

- النشرة الدورية للمركز (العدد الحادي عشر) .
- إنشاء رابط خاص بمطبوعات المركز عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ .
- قائمة بأبحاث المركز ٢٠٠٨ التي ما زالت تحت الطبع .
- تحديث المكتبة الرقمية بإضافة مستخلصات الرسائل الجامعية .
- تحديث أخبار المركز والأخبار التي تخص التعليم قبل الجامعي أولاً بأول .

• البدء في مشروع رقمنة أبحاث المركز .

• إعداد مستخلصات للكتب الواردة إلى مكتبة المركز في الفترة من (يوليو - سبتمبر ٢٠٠٨) .

• إعداد دليل للكتب العربية والرسائل الجامعية المتاحة بمكتبة المركز منذ إنشائها وحتى الآن .

• تعبئة استمارة قاعدة بيانات أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا لعمل حصر للهيئات البحثية في مصر .



- الانتهاء من دليل الرسائل الجامعية في العلوم التربوية ومستخلصات رسائل الباحثين بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية .
- تصميم غلاف التقرير الوطني حول تطوير التعليم في مصر .
- تحديث استمارة الوظائف والموظفين (استمارة الوظائف ٥) موزعة على المجموعات الوظيفية .
- يتم حالياً اتخاذ الإجراءات اللازمة لشراء سيارات جديدة للمركز لزيادة الخطوط للعمل على راحة العاملين بالمركز .